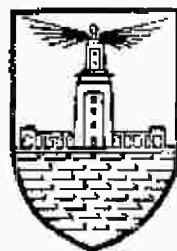


مجلة كلية الآداب



جامعة الإسكندرية

المجلد الثامن

١٩٥٤

تطلب هذه المجلة من مكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية
بالتأطير : وتوجه المكاتبات الخاصة بالساحية الفنية إلى
الدكتور جمال الدين الشيال سكرتير التحرير

مطبعة جامعة الإسكندرية

١٩٥٤

فهرس القسم العربى

- صفحة
- ١ - الحركة القومية فى تونس للدكتور محمد مصطفى صفوت ٣
 - ٢ - مناطق الاهوار فى القسم
الجنوبى من العراق للدكتور ابراهيم الشريف ٣٣
(دراسة لبعض ظاهراتها
من الناحيتين الطبيعية والبشرية)
 - ٣ - تخرج نصوص أرسططالية
فى كتاب الحيوان للجاحظ للدكتور طه الحاجرى ٦٩
(تابع)
 - ٤ - ملاحظات عن مصر
كما رأها ووصلها الجغرافيون
والرحالة المشايخ فى القرنين
١٠ و ١١ للهجرة (نقد للمصادر) للدكتور سعد زغلول عبد الحميد ٩١
 - ٥ - التقدم العمالى والصناعى
فى مصر المعاصرة للدكتور حسن الساعاتى ١١٩
 - ٦ - كتاب البرهان لابن سينا
وصلته ببرهان أرسطو للدكتور أبو العلا عفيف ١٤٣

تقارير ومؤتمرات ونقد الكتب

- ٧ - تقرير عن المؤتمر الدولى
الثالث والعشرين للشرقىين
المنعقد فى كيردج فى انطى
سنة ١٩٥٤ للأستاذ محمد خلف الله ١٥٧

- ٨ — تقرير عن مؤتمر الدراسات
العربية والإسلامية
المعقد في جامعة بنغالور بالهند
في أبريل ١٩٥٤
- ٩ — تقرير عن مؤتمر العرب
الأثني لأبن سينا
(أبريل ١٩٥٤)
- ١٠ — تقرير عن المؤتمر الدولي
الثالث والعشرين للشرق
في
- ١١ — نقد الكتاب :
Le Milieu Basrien et
la Formation de Gahiz
الأستاذ Charles Pellat
- ١٢ — فهرست مؤلفات ابن عربي
- للدكتور جمال الدين الشيال ١٦٠
- للدكتور أبو العلا عفيفي ١٧٣
- للدكتور أبو العلا عفيفي ١٧٨
- للدكتور طه الحاجري ١٨٣
- للدكتور أبو العلا عفيفي ١٩٣

الحركة القومية في تونس

للكنور محمد مصطفى صفوت

قبل الحرب الكبرى الأولى

لم تكن الحركة القومية التونسية ولادة عهد الحماية الفرنسية ، بل هي ترجع إلى ما قبل ذلك ، هي ترجع إلى الوقت الذي فتح فيه الفرنسيون الجزائر وجاسوا خلال ديارها في منتصف القرن التاسع عشر ، فبدأ التونسيون وحكامهم البايات يشعرون بعظم الخطر الخارجى المهدق ببلادهم وبكيانهم السياسى واستقلالهم . ولقد كان وجود الخطر الخارجى واستمراره من أكبر العوامل التى عملت على إيقاظ الروح القومى بين الشعوب ونموه ، وكلما ازداد الخطر الخارجى قوة ازداد الشعور الوطنى نمواً ، وازداد الناس تصديقاً به وإيماناً ؛ على أن ذلك الشعور القومى فى تونس وفى شمال إفريقيا وفى كل العالم الإسلامى ظل إلى قرب الربع الأخير للقرن التاسع عشر مرتبطاً بالفكرة الإسلامية العامة ، للعلاقات الوثيقة التى ربطت الدولة العثمانية بتونس والتى حددها فرمان ١٨٧١ المشهور ، ولنفر فكرة الجامعة الإسلامية التى ماظهرت إلا نتيجة لضعف الشرق المادى والحربى وضرورة تساند شعوبه أمام الاعتداء والتدخل الأوروبى الأجنبى^(١).

وضعف تونس السياسى والحربى هو الذى جعلها تنظر للدولة العثمانية كملجأ أخير إذا حدث وفكر الإيطاليون أو الفرنسيون جدياً فى غزو البلاد .

ثم جاءت الطامة الكبرى بإعلان الفرنسيين الحماية فى ١٢ مايو ١٨٨١ بعد إرسال حلتين حرييتين إلى البلاد ، فادت أصوات داخل قصر الباي فى هذا اليوم بضرورة رفض معاهدة الحماية رفضاً باتاً ولتكن النتيجة ماتكون ، ولكن أهم من هذا قيام حركة الدفاع فى الجنوب بمحاولة يائسة مستميتة تحاول

(١) أنظر للدكتور (Tunis and The Great Powers) وهو مؤلف يصف الظروف الداخلية فى تونس والظروف الدولية التى مهدت للحماية الفرنسية فى سنة ١٨٨١

أن تدود عن استقلال تونس وحريتها ، وثبتت فوق كل شك وجود الشعور القومي مندفعاً متدفقاً . ولكن فشل هذه الحركة أمام قوة الفرنسيين المتفوقة لم تضعف من الشعور القومي الذي أخذ ينمو ويتحدد ويتميز عن الشعور الإسلامي العام ، فلقد أخذت فكرة الجامعة الإسلامية التي تبنتها تركيا والسultan عبد الحميد الثاني بالذات في الضعف لعجز هذه الدولة عن الدفاع عن البلاد الإسلامية التي كانت تدّين لها بالبيعة والولاء ، فلقد وقعت تونس في سنة ١٨٨١ فريسة للغزو الأجنبي ، وكذلك وقعت مصر في السنة التالية دون أن تحرك الدولة العثمانية أكثر من الاحتجاج اللفظي أمام العواصم الأوروبية الكبرى ، وأكثر من عدم الاعتراف بالاحتلال الأجنبي لهذه البلاد ، ولم يكن هذا الشعور القلبي أو الحب الأفلاطوني كافياً عند التونسيين أو عند المصريين ، فلا بد من اعتماد هؤلاء وأولئك على أنفسهم قبل كل شيء إذا كان لديهم أمل في المستقبل .

لقد تبع فشل حركة الدفاع التونسي ، كما تبع انهزام العرايين في مصر شيء من اليأس استغرق فترة من الوقت ، فلقد ضعفت الثقة في النفوس نتيجة للاخفاق في ميدان السياسة والحرب أمام قوة الامبريالزم الغربي الفرنسي والانجليزى التي لا تعرف هزيمة في مصلحتها وفي تنفيذ رغائبها ، لقد استصرخت تونس الدول الكبرى في شهرى إبريل ومايو سنة ١٨٨١ فلم تجد ناصراً أو مغيثاً ، بل وجدت تفاضياً وتأيداً للتدخل الحربى الفرنسى . لقد هانت الدول الكبرى الحكومة الفرنسية على نجاحها في تونس وباركت القضاء على حرية شعب صغير واستقلاله . على أن الهدوء الذى صحب السنين الأولى للحماية سرعان ما يقطر الشعور القومى التونسى من جديد ، لا سيما وأن انتشار الثقافتين العربية والفرنسية عمل بلا ريب على استنارة رأى العام وجعله أكثر فهماً لحقوقه السياسية وأشد استمساكاً بها ، فعاد سكان البلاد إلى المطالبة بحقوقهم السياسية لجملة عوامل من أهمها نظام الحماية الفرنسية نفسه .

لقد كان نظام الحماية نظاماً أجنبياً غريباً عن البلاد ، فرضه الفرنسيون بالقوة على الشعب التونسى وعلى حاكمه ، فلم يقبل الباي ذلك النظام مختاراً ، فلقد سبق أن عرض عليه الفرنسيون قبول ذلك النظام خلال السنوات من ١٨٧٨

إلى سنة ١٨٨١ بالطرق السلمية تارة وبالتهديد تارة أخرى ، وكانت العوامل التي بني عليها رفضه هي نفس العوامل التي جعلت التونسيين يتذمرون من الحكم الفرنسي ، فهو أمير مسلم لا يستطيع أن يخضع لدولة أجنبية مسيحية ، وكذلك سكان البلاد فهم مسلمون شديدو التمسك بدينهم ، ثم هو حاكم يتمتع بكل حقوق السلطة ، يتمتع بالسيادة في المسائل الداخلية والخارجية من الناحية الفعلية ، فكلمته هي القانون ، فكيف يقبل مختاراً تحديد سلطته وضياع نفوذه وذهاب استقلاله ؛ غالباً وإن كان خضع للفرنسيين وأمضى معاهدتي ١٨٨١ و ١٨٨٣ فقد أذعن مكرها للقوة وحدها ولم بالأمر الواقع .

ولم يستطع التونسيون أن يلبسوا أن نظام الحماية مهما كان قوياً أو مستنيراً فهو نظام مفروض عليهم من الخارج ، وأنه مهما قيل أنه عمل على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، فهو نظام لم يستمد سلطانه منهم ، وأنهم مهما استفادوا من ذلك النظام الجديد إلا أنهم سلبوا أعز شيء لدى الإنسان وهو الحرية ، سلبوا استقلال بلادهم التي كانت يوماً من الأيام مهية الجانب ، مصدر الاحترام والرعب في غربي البحر الأبيض المتوسط .

لقد تغنت فرنسا بمبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، ونادت بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ضد حكامها المستبدين ، فهل طبقت هذه المبادئ في تونس ؟ لقد كانت فرنسا في بلادها من أكثر شعوب العالم ديمقراطية وتمسكاً بالنظم النيابية ، فهل شعرت تونس بشيء من ذلك ؟ لقد كانت فرنسا من أكبر شعوب العالم تمسكاً بفكرة القومية وبمصلحة المواطنين قبل كل شيء ؟ فهل خبر التونسيون ذلك أثناء الحكم الفرنسي ؟

بني الامبريالزم الفرنسي في تونس وشمالي افريقية على فرنة البلاد الخاضعة لسيطرته بقدر المستطاع ، وفي هذا كما يرى سكان البلاد قضاء على شخصيتهم ومقوماتهم ، وظهر ذلك بشكل واضح في تونس التي لا زالت من الناحية الدولية تحت الحماية ولم تصبح بعد جزءاً من فرنسا ، لقد بني الاستعمار الفرنسي بصفة عامة في مبدأ أمره على أساس وجود عنصرين ، أحدهما متفوق وله حق السيطرة

والإشراف والتوجيه وهو العنصر الفرنسي ، وعنصر آخر أقل قوة وأضعف
ناصرأ وأكثر تأخراً في حاجة إلى من يشرف عليه ويستبد بشئونه ، وهو العنصر
الأهل المحلي : فهل وطن التونسيون أنفسهم على قبول الفكرة الفرنسية ؟

أقد أشاد جبريل هانوتو G. Hanotaux في جميع كتبه التي كتبها أوالتي أشرف
عليها (١) ، هو ومن على شاكلته من المؤمنين بالاستعمار والامبراطورية ، بالنظام
والرخاء الذي يدعون أنه صعب حكم فرنسا في شمال إفريقيا وتونس ، بالسلام
الذي شمل أرجاء هذه البلاد بعد ، الرزايا ، والفتن الداخلية التي قطعت أوصال
هذه الأقطار وعم ضررها واستفحل خطبها : يذكر هانوتو كيف قامت فرنسا
بواجبها نحو الحضارة والانسانية وكيف قدمت عوناً للسكان الأصليين ،
وكيف كانت معتدلة رزينة متسامحة فلم تحس معتقدات الأهالي ولا تقاليدهم !!
فهل هذه هي وجهة نظر الوطنيين الذين كان يحز في نفوسهم ضياع حريتهم وفقدان
استقلالهم وخضوعهم للحكم الأجنبي .

فالفرنسيون ، وإن كانوا قد تركوا نظم الحكم والادارة باقية من الناحية
النظرية إلا أنهم سلبوها كل سلطة ووجدوا من حقهم التدخل في كل شيء ،
ولم يكن هذا التصرف مرضياً للأهالي الذين تعودوا منذ مئات من السنين عدم
تدخل السلطات الحكومية مباشرة في شئونهم ، ومن ناحية ثانية يتقنوا أن ذلك
التدخل ليس في صالحهم ، بل هو أولاً وقبل كل شيء لحماية مصالح فرنسا

(١) أنظر كتاب : L'Empire Colonial Français, Paris Plon 1933. Histoire des
Colonies Françaises Tome III Paris Plon 1931.

وكتب G. Hardy العديدة عن التاريخ الاستعماري الفرنسي بصفة عامة وفي شمال إفريقيا بصفة خاصة

مثل : Histoire de la Colonisation Française, Paris, Larose 1947.

وأنظر الموسوعات الفرنسية عن تونس مثل :

Gaumiér, E. : Tunisie, Editions de l'Empire Français 1948.

وهي تشمل كل شيء يختص بتونس من تاريخ وجغرافية وزراعة وصناعة واستعمار الخ .

أنظر كذلك النشرات الإنجليزية التي أصدرها حزب الدستور :

The Problem of Tunisia, Political Status 1951.

The Problem of Tunisia, Economic Policy of the Protectorate, Cairo 1948.

Tunisia chooses Freedom.

The Tunisian Question Pamphlets on Arab Affairs No. 9.

The Arab Office in London.

وما نشره مكتب تونس الحرة : (تونس بين الحماية والاحتلال) بقلم يونس درمونه .

وتونس بين الانكسارات .

الاستراتيجية والحرية والاقتصادية ، وضع لحماية القلة من المستعمرين الفرنسيين الذين جعلت لهم الأفضلية في الاستغلال الزراعي والصناعي والتجاري . لقد ظهر أثر الاحتلال في كل أنحاء تونس وفي كل مظاهر حياتها بشكل لم يرضه سكان البلاد ؛ ظهر في المالية والإدارة والاقتصاد ، كما ظهر في تطور نظم الحكم الصورية ، فلقد كان سير الفرنسيين ومبدأ في ناحية إشراك الوطنيين في إدارة شئون بلادهم ، فكانوا لا يخطون خطوة قصيرة في تلك الطريق إلا بعد ثورة داخلية عنيفة أو أزمة دولية خطيرة ، لقد كان الحكم الفرنسي يعتمد على القوة ، على جيش الاحتلال وعلى الأحكام العرفية بحجة المحافظة على الأمن الداخلي .

* * *

ويمكن هنا تلخيص آراء الوطنيين أنفسهم ، فلقد عرضها الوطني الكبير الدكتور الحبيب تامر في كتابه « هذه تونس »^(١) يقول :

١ — بأن فرنسا قد جعلت كل شيء المعمرين (المستعمرين) الفرنسيين حتى المجلس الثوري ، فأعطتهم الأغلبية فيه ، وأعطتهم حق الانتخاب وأن التعديلات التي أدخلت في نظامه فيما بعد لم ترض للوطنيين غليلا ، فالمجلس الكبير لم يكن مجلساً تشريعياً ، وليست له أية سلطة في المسائل التي تتعارض مع مصالح الاستعمار الفرنسي . ويرى الوطنيون التونسيون أن حق التمثيل النيابي هو حق التونسيين وحدهم ، ولا يجب أن تشترك فيه الجاليات الأجنبية .

٢ — أن الوزارة التونسية حتى في شكلها الحاضر ليست لها سلطة حقيقية ، فليس للوزير الأكبر حتى الآن (١٩٤٧) نفوذ رؤساء الوزارات ، فريئس الوزارة الحقيقي هو المقيم العام بلبه الكاتب العام الذي يجمع في يديه كل السلطات الإدارية ، ولم يرض الوطنيون التونسيون عن نظام « التشارك » في الحكم بينهم وبين الفرنسيين .

٣ — وفي ناحية القضاء لا يرضى الوطنيون التونسيون بانتزاع جانب كبير من سيادة تونس في الناحية القضائية ، فانتشاء المحاكم الفرنسية وجعل الجرائم السياسية من اختصاصها جعل منها أداة تستخدم لإرهاب الوطنيين والقضاء على الروح القومية .

(١) طبعة مطبعة الرسالة ١٩٤٨ بإشراف مكتب المغرب العربي ، انظر من ٣١ وما بعدها ، ويشتمل كتاب الدكتور الحبيب تامر من آخره على مراجع فرنسية كثيرة درست نظام الحماية الفرنسية من نواحي السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، وتوضح جيداً وجهة نظر فرنسا والفرنسيين في ذلك النظام .

٤ - وفي المجالس البلدية يرى الوطنيون التونسيون الغبن واقعاً عليهم من حيث عدم عدالة توزيعها ، وقصرها على الأماكن التي بها جاليات أجنبية ، ومن حيث أن صاحب النفوذ الحقيقي فيها هو الوكيل الفرنسي والريب المدني الفرنسي الذي لا ينفذ من قراراتها إلا ما يشاء .

٥ - وأن فرنسا قد وضعت يدها على الإنتاج والتداول ، وأطلقت في هذه الناحية يد الفرنسيين والأجانب ، وأن أراضي تونس تفتصب لصالح هؤلاء بجمحة أو بأخرى سواء في ذلك أموال الدولة أو الأراضي المجاورة للغابات أو أراضي القبائل أو الأوقاف ، ورأى التونسيون في هذا سلباً لحقوقهم في الملكية واعتداء على الشريعة الإسلامية : وأن فرنسا قد أنشأت صندوق الاستعمار لمساعدة المستعمرين الفرنسيين كما خصصت لهم جزءاً من مالية تونس نفسها ، وأنشأت لهم المصارف لإقراضهم الأموال ، فاستولوا على كثير من الأراضي وعلى جانب كبير من الإنتاج الزراعي ، وفي هذا إقصاء للبلاد وإثراء للمستعمرين ، وكذلك في الصناعة : وجد الوطنيون في الاتحاد الحركي بين فرنسا وتونس غنياً لفرنسا وغرماء لتونس ، فقرنا قد احتكرت لنفسها أسواق تونس الداخلية وقضت على حرية تونس في تقرير سياستها الحركية ، كذلك استغلال الفرنسيين للثروة المعدنية وجد فيه الوطنيون وفي الاستعمار الزراعي فرضاً من جانب فرنسا لسيطرتها الاقتصادية بعد فرض السيطرة السياسية .

٦ - ولم ترق الوطنيون سياسة فرنسا المالية من حيث الإكثار من الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على كاهل التونسيين أكثر من غيرهم ، وساء لهم أن فرنسا اعتمدت جانباً من ميزانية البلاد لخدمة الاستعمار في أداته (الموظفين الفرنسيين) وفي هجرة المستعمرين ، في الوقت الذي لا تنال فيه المرافق التونسية إلا القليل .

٧ - وأما الحريات العامة فهي في نظر الوطنيون لا وجود لها ، فالصحافة الوطنية قد أرهقت بشتى القيود ، فكانت تفرض عليها الغرامات وتعطل لأوهي الأسباب ، هذا في الوقت الذي كانت فيه حرية الصحافة الفرنسية مكفولة ، ولذا رأى الوطنيون في وقت من الأوقات إصدار صحفهم باللغة الفرنسية ، ولكن هذا لم يمنح حكومة الحماية من فرض قيود جديدة . وتعرض أصحاب الصحف التونسية

لدفع الضمانات المالية الكبيرة عند إصدار صحفهم وللغرامات إذا حادوا عما تشتهيه حكومة الحماية ، ففرنسا في نظر التونسيين ، تنكرت لجميع المبادئ الديمقراطية ، فقيدت حرية الرأي والاجتماع والتنقل .

٨ — وأما من ناحية التعليم فيعتقد الوطنيون أن فرنسا عملت على إضعاف الروح القومي بالتقليل من شأن اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، كما لم يرق جانباً من الرأي العام التونسي محاولات فرنسا لتثقيف الوطنيين ثقافة فرنسية ، واتهمت حكومة الحماية « بأنها لا تسعى بصفة عامة إلى نشر التعليم في تونس » ، « ولأنها وضعت البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية » ، « وأنها مانعت مدة في إنشاء مدارس حرة أهلية ، هذا في الوقت الذي يرى فيه الوطنيون جعل العربية اللغة الرسمية في التعليم .

٩ — وأما في نواحي الصحة ، فيتهم الوطنيون فرنسا بأنها لم تقم بواجبها فيها .
١٠ — وأما من ناحية الإدارة والوظائف العامة ، فالوطنيون يرون أن فرنسا قد فرست الإدارة وأكثر من استخدام الموظفين الفرنسيين دون داع ، واعتبرت اللغة الفرنسية لغة أصيلة في الإدارات ، وينعون عدم مسئولية الإدارة أمام مجلس تشريعي حقيقي ، لقد رأى الوطنيون قلة عدد الموظفين منهم وضآلة مرتباتهم ورفضوا مبدأ « التشريك » مع الفرنسيين في إدارة البلاد .

١١ — وعما ساء التونسيين سياسة التجنيس الفرنسية ، فلقد حاولت فرنسا ترغيب التونسيين في اكتساب الجنسية الفرنسية ، كما حاولت فرنسا الجاليات الأجنبية ، فرأى الوطنيون في ذلك هدماً لكيان الشعب التونسي وحرمانه من تفوقه العددي .

* * *

هذه هي الأسباب التي استعرضها الدكتور الحبيب تامر بالتفصيل في كتابه ، وهي أسباب ، كما هو واضح متصلة بنظام الحماية نفسه ، وهناك عوامل أخرى خارجية ليست بقليلة الأهمية في إثارة الروح القومي في تونس وتغذيته .

ومن أهم هذه العوامل الخارجية العامل العام ، فالربع الأخير للقرن التاسع عشر عصر القوميات الناهضة المتوثبة التي تعمل على إحياء ماخبي البلاد وتجدد للظهور والعظمة فالعصر عصر القوميات الإنجليزية والفرنسية والألمانية ...

والتركية ، وبالرغم من قطع حكومة الحماية لكل صلة بين تونس وتركيا ، إلا أن عدداً كبيراً من الأهالي ظل يعتقد إن خطأ وإن صواباً بكبير الروابط التي تربطهم بهذه الدولة الإسلامية الكبيرة المكافئة ، لاسيما وأن هذه الدولة ظلت مجاورة لهم من ناحية الجنوب الشرقى في طرابلس ، وظل عمالها يعملون على استئثار الأهالي على الحكم الفرنسى ، فبقى تطلع الوطنيين إلى تركيا ظلماً كانت مجاورة لهم في طرابلس ، فلما قامت الحركة الدستورية في تركيا قام الوطنيون التونسيون يطالبون بدستور ونظام دستورى ، ولذا سمي الحزب الوطنى بحزب الدستور .

وعمل على هياج الخواطر في تونس قيام الحرب التركية الإيطالية في طرابلس ، فلقد أحدث الفوز الإيطالى لهذه البلاد درجة كبيرة اهتزت لها أرجاء العالم الإسلامى على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وفي تونس المجاورة لطرابلس بصفة خاصة ، ولكن كان يؤيد فرنسا في سياستها الاستعمارية في تونس إنجلترا وروسيا ، في حين أن ألمانيا لم تهتم أبداً باثارة عراقيل في وجه السياسة الفرنسية في هذه المنطقة من العالم ، ولقد ازدادت أهمية تونس في نظر فرنسا خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للبرنامج البحرى الذى قامت به ولازدياد أهمية ثغر بنزرت كقاعدة بحرية كبيرة ، فظالما كان لفرنسا ملولون في شمال البحر الأبيض وبنزرت في جنوبه استطاعت أن تسيطر إلى حد ما على البحر الأبيض المتوسط .

ومع أن مركز فرنسا ظل ثابت الأركان من الناحية الدولية ، فلقد هاجم الوطنيون التونسيون نظم الحماية الفرنسية في صحفهم واجتماعاتهم ، وطالبوا بحكم دستورى مئول ، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة إلى الإلتجاء إلى القوة لقمع الحركة وإغلاق صحفها وطرد زعمائها من أرض الوطن .

لقد شاهدت السنوات العشر الأخيرة للقرن التاسع عشر بدء ظهور الحركة القومية التونسية ضد الاستعمار الفرنسى ، وكان فيها أعضاء بارزون من أمثال الهادى السبى ومحمد السامى ، وعلى كاهيه والشيخ زروق ... وسرعان ما انضم إلى هؤلاء رجل سيكون له شأن في الكفاح الوطنى ، وسيكون دائماً له مركز ممتاز في الحركة القومية التونسية ، ذلك الرجل هو الأستاذ الثعالبى ، لقد تأسس الحزب

الوطني الإسلامي وعمل على نشر دعاية وتنظيم حركة ، وقابل الفرنسيون هذه الدعوة بالاضطهاد وإغلاق الصحف أمثال المنتظر والمبشر والرشاد ، ولذلك كان من الواجب الدعوة للقضية التونسية في الخارج ، وأخذ الثعالب على عاتقه هذه المهمة ، وقام بها خير قيام في مصر وتركيا وأوربا .

ويلاحظ أن الحركة القومية التونسية في أول أمرها وإن كان هدفها الأخير هو تحرير تونس إلا أنها نادت أولاً بال دستور ، فهي حركة سلمية دستورية تطالب بتحرير تونس في الداخل ، تطالب بالاصلاح الديني والاجتماعي ، لقد كان حزب الدستور في أول أمره حركة قبل أن يكون حزبا فلقد ضم عناصر مختلفة لا يربطها سوى كره الحكم الفرنسي .

أثناء الحرب الكبرى الأولى وبصرها

قامى الثعالبى هو وأقرانه في سبيل الوطن التشريد والاعتقال ، ولكن وماتل الفمع والارهاب مهما اشتدت لم تستطع القضاء على الحركة القومية .

لقد قامت الحرب العالمية الأولى ولعبت فيها تونس دوراً مهماً إلى جانب فرنسا ، فلقد أمدت فرنسا في أشد أوقات محنتها بالجند والصناع والعمال ، وبمنتجات البلاد الزراعية والصناعية وبكل منبهات الحرب التي تستطيعها ، واشترك في هذه الحرب عدد كبير من أبناء تونس وفقد منهم الكثير ، لقد غادر تونس ٢٣ ألف جندي من أبنائها مات وفقد منهم خمسة عشر ألفاً ، وأخلص الباي لفرنسا في أحلك أوقاتها ، ولعبت الموالى التونسية وخاصة بنزرت دوراً ظاهراً في الحرب ، فلقد كانت مأوى وملاذاً لفرن الحلفاء وأساطيلهم ، وفيها تدرب الجيش العربي الموالى للحلفاء ، لقد أصبحت بنزرت قاعدة جيش الشرق ، وحققت كل ما عقده عليها الفرنسيون من آمال .

على أن الوطنيين لم يلسوا قضيتهم إبان هذه الحرب الضروس ، فلقد شجعت ثورة الطرابلسيين على إيطاليا قيام الثورة في جنوب تونس ، وسرعان ما انضم اليها بعض القبائل ، واضطرت بعض الحاميات الفرنسية إلى الانسحاب أمام جيوش الثورة ، ولقد انضم إلى هذه الثورة الشيخ على بن عبد اللطيف وأخوه

يتبعهما عدد لا بأس به ، وقامت وقائع استشهد فيها الزعماء ، واستمرت الثورة
مخدمة في الجنوب من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٨ ، وبعد انتهاء الحرب الكبرى ،
لم يجد الثائرون بداً من الحرب إلى طرابلس أو التسليم ، لقد استلزمّت الثورة
في جنوب تونس شغل خمسة عشر ألف جندي فرنسي ، جرح وقتل منهم
أكثر من ألفين .

وبينما كانت نار الثورة مستعرة في الجنوب كان رجال السياسة الوطنيين يحاولون
الاتصال بالدول الوسطى كالمانيا ويطبقون بعض الآمال على انتصارها ، ولكن
بانتصار الحلفاء انتهت هذه الآمال ، وعلى أي حال لقد قامت تونس بكثير
من التضحيات أثناء هذه الحرب ، وكانت تنتظر أن تقوم فرنسا بشيء من التضحية
في سبيل تحقيق مطالب التونسيين ، ولكن ذلك لم يحدث ، فلقد جاء بعد الحرب
مباشرة المقيم العام فلندان (Flandin) معلناً أنه سيدخل جهده في سبيل جعل
تونس امتداداً لفرنسا ١١

لقد ازداد مركز فرنسا بعد الحرب قوة فلقد خرجت من الحرب منتصرة
وأقوى دولة في القارة الأوروبية من الناحية الحربية ، كان انتصار فرنسا وإنجلترا
انتصاراً للإمبريالية والاستعمار الإنجليزي الفرنسي ، ومع ذلك فقد ظهرت مبادئ
ستخفف من وطأة ذلك الانتصار ، وستضع حداً ما للفكرة الاستعمارية ، فبعد
أواخر الحرب أعلن الرئيس ولسن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فكان
لذلك المبدأ أثر سحري في كل الشعوب المغلوبة على أمرها فقامت تطالب
بحقوقها ، وكان لذلك المبدأ أثر كبير في تونس .

ففي سنة ١٩١٩ تأسس الحزب الحر الدستوري التونسي على يد الثعالبي وصحبه ،
وانتشرت فروعه في المدن التونسية ، وأصبح قوة شعبية لها وجودها ولها خطرها ،
وأخذت الحركة العمالية في الظهور قوية ، وفي نفس الوقت تركزت حركة الشباب
التونسي المثقف حول صحيفة « صوت التونسي » التي أصدرها الأستاذ الشاذلي خير الله ،
وعقد الوطنيون مؤتمراً فوضوا فيه الأستاذ الثعالبي العمل على إنقاذ تونس
وتحريرها إذا أمكن ، وإلا فالمطالبة ببرلمان يمثل الشعب منتخب انتخاباً حراً
وتكون الحكومة مثولة أمامه : واتفق أعضاء المؤتمر على إرسال مذكرة

إلى الرئيس ولن تطالب باستقلال تونس مينة أن الحماية قد فرضت بالقوة فليس لها سند قانوني، وأرسل الأستاذ الثعالبي إلى باريس ليتصل برجال السياسة المجتمعين في مؤتمر الصلح وللنعاية التونسية فأصدرت كتاب « تونس الشهيدة »^(١)، ووزعت آلاف النسخ منه على رجال السياسة والصحافة ، وشرح رجال الوفد التونسي قضية البلاد لرجال السياسة الذين استطاع الاتصال بهم ، وعرض بالفعل على الحكومة الفرنسية مشروعاً وسطاً ، مستقى من المطالب التي قررها الحزب الحر التونسي ، وهذا هو نص هذه المطالب :

١ - مجلس تفاوضي (تشريعي) يتألف على التساوي من نواب تونسيين وفرنسيين معينين بالانتخاب العام ، يملك عرض المسائل على المفاوضة وله سلطة مالية غير محدودة

- ٢ - مسئولية الحكومة أمام هذا المجلس
- ٣ - التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- ٤ - قبول التونسيين في كل الوظائف الإدارية بشرط الكفاية
- ٥ - المساواة التامة في مرتبات الموظفين الذين يشغلون مناصباً واحداً دون تمييز
- ٦ - تشكيل مجلس بلدية بالانتخاب العام في كافة مدن المملكة
- ٧ - حرية الصحافة والاجتماعات والمؤسسات
- ٨ - التعليم الإجباري
- ٩ - مشاركة التونسيين في شراء أراضي الاستعمار وأمالك الدولة .

هذه المطالب تظهر رغبة التونسيين الملحة في إصلاح المساويء التي لمسوها والتي تألموا منها ، ويظهر فيها أيضاً روح الاعتدال الشديد ، فلقد اعترف الوطنيون بالحماية وموظفيها الأساسيين : المقيم العام وقائد جيش الاحتلال وقائد الأسطول ، وبحقوق الفرنسيين في الاشتراك في الحكم ، ولكنهم أرادوا إلى جانب ذلك أن يكون لهم نصيب في إدارة بلادهم والسير بها نحو الاستقلال .

ولكن فرنسا التي خرجت من الحرب الكبرى منتصرة قد قهرت أعداءها ، لم تكن مستعدة لقبول هذه المطالب ، ولم تكن لتتلقى بالآللشعور القومي المتأجج في شمال أفريقيا ، فهي ما انفكت تعتقد أن سكان هذه البلاد لم ينضجوا النضج

السياسي الكافي للاستقلال ، وهي ترى تدعيم الامبراطورية الفرنسية كسند قوى لفرنسا إبان أزمتها الشديدة ، ولا سيما أمام ازدياد السكان الخفيف في ألمانيا ، ولقد ربطت بعض الأوساط الفرنسية بين الحركة القومية في تونس والحركة البلشفية ، نظراً لعطف بعض الأحزاب اليسارية في فرنسا على الحركات القومية .

ولكن ذلك الموقف العدائي من جانب الحكومة الفرنسية لم يضعف من شأن الحركة القومية في تونس ، فلقد انضمت اليها عناصر جديدة ، طالبى الناصر الذى أخلص لفرنسا أثناء الحرب انضم إلى الحركة القومية يوليها عطفه ورعايته ، فما كان يروقه ما وصلت اليه سلطة الباي ، وما كان يروقه المستوى المادى الذى طبقت اليه عائلته ، ويظهر أنه كان ينتظر من الحكومة الفرنسية التى خدمها باخلاص مدة الحرب الطويلة أن تعمل على زيادة سلطته (فلقد كان اتجاه الحكومة الفرنسية بعد الحرب هو الاتقاص من سلطة الباي) وتحسين مركز عائلته وأن تجيب البلاد إلى بعض المطالب العادلة مثل إنشاء مجلس تشريعى وعدم التدخل فى الأمور المتصلة بالدين مثل الأوقاف ، ولذا فهو ينتهر فرصة رغبة رئيس الجمهورية الفرنسية ميسور ميلران في زيارة تونس ليتقدم بمطالب^(١) إلى الحكومة الفرنسية واشترط قبولها الاستمرار فى الحكم وهذه المطالب هى تقريباً نفس مطالب الوطنيين فى ذلك الوقت .

ولقد وعد الفرنسيون بالنظر فى هذه المطالب بعد انتهاء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، ولكن لم يتقيد الفرنسيون بوعدهم ، إذ رأى المقيم الفرنسى العام ليسين سانت (Lucien Saint) أن يلوح باستخدام القوة وهدد الباي وانتهى الأمر بموت الناصر .

وفى أثناء زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية لتونس ، رأى ذلك الرجل أن يشيد بالجهد الكبير الذى بذله المستعمرون الفرنسيون فى هذه البلاد ، وطالبهم بالاتحاد مع الأهالى ، وانهز ميلران هذه الفرصة لينصح الباي عند زيارته له ، بأن الشعور السياسى الذى قد يتأثر به الجمهور خارج قصر الباي لا يجب أن يجد سبيله أبداً إلى داخل القصر ، ا

(١) مؤرخة (إبريل ١٩٢٢) .

على أن فرنسا وإن وقعت أمام مطالب الوطنيين وأهملت مطالب الباي ؛ إلا أنها رأت أن تخطو خطوة في سبيل الإصلاح وتهدئة الرأي العام فأنشأت مجلساً جديداً محل المجلس الثوري القديم ؛ هو المجلس الكبير يتكون من قسمين : أحدهما فرنسي والآخر تونسي ، وعدد أعضاء القسم الفرنسي أكثر من عدد أعضاء القسم التونسي ، فالقسم الفرنسي كان مكوناً من ٥٢ عضواً تنتخب الغرفة التجارية والصناعية ٢١ منهم ، ٣١ تنتخبهم الجالية الفرنسية ، وأما القسم التونسي فيكون من ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرفة التجارية والزراعية التونسية ، وهذان القسمان يجتمعان منفصلين ، وفي حالة اختلاف رأيهما تتكون لجنة للتحكيم ، ومهمة هذا المجلس الأساسية النظر في الميزانية التي تقدمها له الحكومة ، كما له أن يقول رأيه في مسألة القروض العامة ، وأنشأت الحكومة الفرنسية كذلك مجالس القائديات لمناقشة الحاجات الاقتصادية المحلية ، ويمثل فيها أعيان الاقليم ، وقسمت تونس نخبة أقسام لكل منها مجلس ينظر في الأمور الاقتصادية لذلك القسم ، ويدرس حاجاته ومطالبه ، وأعلنت حكومة الحماية أنها ستتبع سياسة تقدم وعدالة بالنسبة للشعب التونسي ، وحذرت الأهالي من طائفة القانون إذا وقضوا في سبيل ذلك .

لقد رأت الحكومة الفرنسية في ذلك التعديل وإدخال العنصر التونسي في المجلس السابق ذكره وفي مجالس القائديات ليقول رأيه ويعبر عن حاجات التونسيين الاقتصادية ؛ قدرأ كافياً من إشراك التونسيين في أمور الحكم ، كما رأت فيه زيادة للحرية وتقليلاً للبركرية ، ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل أدخلت تعديلات في ذلك المجلس وخاصة في سنة ١٩٤٥ ، وأهم هذه التعديلات إيجاد المساواة في عدد الأعضاء بين القسمين الفرنسي والتونسي ، فحددت لكل قسم ٥٣ عضواً منتخباً ، واشترط القانون للانتخاب شروطاً خاصة مثل مستوى معين من التعليم ، ونصاب مالي خاص ، وأصبح من حق ذلك المجلس النظر في الميزانية والمناقشة في حدود ثلثها تقريباً ، فلقد أخرج من اختصاصه مخصصات الباي ودار المقيم العام والبرليس والإدارة المالية ، ولكن مهما قيل عن زيادة إشراك العنصر التونسي في هذا المجلس ، فرأى ذلك المجلس لا زال استشارياً ، ولا بد من عرض آرائه على حكومة باريس ، ثم إن ذلك المجلس لم يكن له الحق في النظر في الأمور السياسية والدستورية .

ورأت حكومة الحماية أن تمضى خطوة أخرى في سبيل استرضاء التونسيين ،
بعد أن كانت الأراضي توزع على المستعمرين الفرنسيين لحسب : أعطى شرطها
للوطنيين لتشجيعهم على الاستقرار والإنتاج الزراعي ، وفي سنة ١٩٣٢ اعترفت
حكومة الحماية بتقابات العمال التونسية وتحديد ساعات العمل بثماني ساعات .

على أن كل هذه الخطوات لم تمنع الوطنيين التونسيين من المطالبة بالإصلاح
الحقيقي ، فثل هذه الخطوات كانت وئيدة في نظرم لا تشي غليلا ، فقامت
المظاهرات والاضطرابات في المدن : وخاصة وأن سلوك فرنسا في بعض المسائل
لم يكن مرضياً لكرامة الشعب التونسي ، ومثل ذلك تشجيع التونسيين على التجلس
بالجلسة الفرنسية وإظهار حكومة الحماية لرغبتها في الاحتفال بمرور خمسين عاماً
على اعلان الحماية ، فأثار هذا التصرف حفيظة الوطنيين ، وكان أن أنشأ فريق منهم
صحيفة ، العمل التونسي ، وصحيفة ، لسان الشعب ، وتأسس الحزب الدستوري
التونسي الجديد برعاية الأستاذ الحبيب أبورقيه ، وهو رجل حديدي الإرادة
اجتمعت فيه الثقافة الشرقية والعربية ، واشترك ذلك الرجل في الحركة القومية
اشتراكاً واضحاً ، ونظم ذلك الحزب نشاطه السياسي في العاصمة وفي الأقاليم ، فكون
التيجان وأكثر من الاجتماعات والدعاية للحركة ، وليس هنا المجال للدخول
في الخصومات التي وقعت بين الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد
ولا التعمق في اختلاف برامجهما ، ولكن يكفي أن نقول هنا أنه ربما كان برنامج
الحزب الجديد أكثر وضوحاً وتحديداً ، وربما كان ذلك الحزب الجديد أكثر
رغبة في الاتفاق مع فرنسا من الحزب القديم ، فهو كما يظهر يتبع سياسة عملية مملها
الحوادث والظروف ، وهو أكثر اهتماماً بالتنظيم للحركة وبالشر والدعاية لها ،
وأكثر تمسكاً مع الحياة الحديثة المتأثرة بالثقافة الفرنسية ؛ فهو لا يتبع مذهباً
أو طريقة إسلامية معينة ، ولكن كليهما يؤمن بضرورة الاعتراف بسيادة تونس
وإشراف التونسيين على إدارة شئونهم بأنفسهم .

ورد الفرنسيون على الحركة الجديدة بالاتجاه إلى الوسائل القديمة ، وسائل
القمع واعتقال زعماء الحزب الجديد ، ولكن في عهد وزارة بلوم الاشتراكية ،
حاول المقيم الفرنسي العام جيون (Guillon) في سنة ١٩٣٦ أن يتفق مع الزعماء
التونسيين قبل إطلاق سراحهم : على أساس ألا يطالبوا بإلغاء الحماية ، وأن يكون

هدفهم المطالبة بالإصلاح والعدالة وزيادة الحرية والتعاون مع الشعب الفرنسي ، وأخلى سبيل الزعماء ، وسمح للأستاذ الثعالبي بالعودة إلى بلاده فاستقبل استقبالاً مشهوداً ، على أن هذا لم يمن انتهاء الحركة القومية ؛ فطالبها لم تتحقق بعد .

لقد حاول الأستاذ أبو رقيه التفاهم مع الحكومة الفرنسية على أساس إرضاء مطلب الشعب التونسي في حكم نفسه بنفسه ، وذلك عن طريق إنشاء برلمان وإيجاد حكومة مسؤولة ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تستطع الموافقة على هذه الفكرة وسقطت الوزارة التي كان الوطنيون يعلقون عليها بعض الآمال ، وقاومت الجالية الفرنسية فكرة التفاهم على حساب ما اعتبرته مصالحها الخاصة ؛ التي ترمي إلى تقوية نفوذ فرنسا لا إضعافه ، ورأى الوطنيون التونسيون ضرورة السعي إلى اكتساب حلفاء لهم في الخارج من أقرانهم في الجزائر ومراكش ، فالآمال والآلام واحدة ، ورؤى تكوين جبهة متحدة من سكان المغرب ضد فرنسا ، كما رؤى ضرورة الاتصال بالدول العربية في المشرق ، وقامت الاضطرابات عنيفة في تونس في سنة ١٩٣٧ ، وتوالى حركات الإضراب والمصادمات التي سالت فيها الدماء من الجانبين ، وتلتها الاعتقالات ، فقامت المظاهرات صاخبة عنيفة في كل أجزاء تونس ، وخاصة في يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ ، فقررت الحكومة الفرنسية القضاء على الحزب الدستوري الجديد ، فاعتقلت رجاله وأغلقت نواديه وعطلت صحفه ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وقابل الوطنيون العنف بالعنف .

وأخذ الموقف في تونس يتأزم يوماً بعد يوم بازدياد خطر قيام حرب عالمية ثانية في أوروبا ، ومع أن فرنسا قد شغلت بحرج الموقف على حدودها الشرقية إلا أنها سارت قدماً في تنفيذ سياستها الإستعمارية ، بالعمل على زيادة عدد المستعمرين الفرنسيين في المناطق الزراعية والصناعية ؛ وفي وظائف الحكومة ، كما سهلت للأجانب التجسس بالجنسية الفرنسية ، بحيث يصح أن يتجسس بالجنسية الفرنسية كل من ولد في تونس ، وكان أحد أجزائه قد ولد في هذه البلاد .

تونس أثناء الحرب العالمية الثانية وبصرها

بعد اتفاقية ميونخ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ازدادت العلاقات توتراً بين فرنسا وإيطاليا ، فلقد أصبحت لإيطاليا قوة جديدة بعد اتحادها الجانب الألماني ،

وأعلن في مجلس النواب الإيطالي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ تمسك الإيطاليين بحقوقهم في تونس وجيوتي وكورسيكا، وتأزم الموقف في البحر الأبيض المتوسط بدرجة اضطرت رئيس الوزارة الفرنسية ماريو دلاديه إلى زيارة شمال افريقيه، وخاصة تونس وبنزرت قاعدة فرنسا البحرية الكبرى، وخطط ماريت على الحدود التونسية الليبية، وأعلن رئيس وزارة فرنسا في لغة لا تقبل الريب تمسك فرنسا بكل أجزاء إمبراطوريتها والدفاع عنها بكل قوتها .

ولكن هذا الاعلان لم يثبط من عزيمه إيطاليا ، فلقد هاجمت الصحافة الإيطالية فرنسا هجوماً عنيفاً وأعلن موسوليني في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ أن القوة وحدها هي التي ستفصل في الخلافات بين فرنسا وإيطاليا ، فلقد انتهى عهد الكلام عن التعاطف والصلة اللاتينية ، وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ أمضت إيطاليا في برلين معاهدة التحالف السياسي والحربي بين إيطاليا والمانيا ، وكان مفهوماً من هذا التحالف أن المانيا أعطت إيطاليا حرية التصرف في تونس .

ودخلت فرنسا الحرب في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، ولا زالت الحركة القومية التونسية على أشدها والزعماء لا يزالون معتقلين والنفوس ما زالت قلقه مضطربة ، ولم يذهب الجيش التونسي هذه المرة إلى فرنسا ، وإنما أبقاه الفرنسيون في تونس للدفاع عن البلاد إذا فكر الإيطاليون في غزوها ، لقد رفض الجنود التونسيون في الواقع الاشتراك في الحرب إلا إذا أخلى الفرنسيون سراح المعتقلين ، فما كان من الطبيعي دخول التونسيين في حرب تزيد في قوة الأغلال التي كبلت بها حريتهم ، ولكن فرنسا خشيت التراجع حتى لا يضع نفوذها في شمال افريقيه ، فهي إذن لم تمح عن خطتها وقررت استخدام العنف وأعلنت الأحكام العسكرية وأذاقت الوطنيين حقيقة سوط عذاب .

ولما خارت قوات فرنسا أمام جحافل الألمان في بدء صيف سنة ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على جارتها اللاتينية وعلى إنجلترا ، فدخلت تونس غير محاربة ميدان الحرب ، فهاجمت الطائرات الإيطالية قواعد تونس ، وقامت الطائرات الفرنسية من تونس بغارات على صقلية ، ولم يكن تسليم المارشال بيتان للألمان معناه انتهاء اشتراك تونس في الحرب ، فلقد أعلن الجنرال ديغول

من لندن استمرار المقاومة الفرنسية ، وحين نزل الأمريكيون والإنجليز بقوات كبيرة بقيادة الجنرال أيزنهور اضطر الألمان إلى إزال قوات بمائة في تونس بقيادة الجنرال نهرنج (Naehring) واحتلوا قواعدهم المهمة ، وتحولت تونس إلى ميدان حرب حقيقى ، فقد أخذت قوات الإنجليز بقيادة مونتجمرى فى التقدم السريع إلى تونس بعد موقعة العلبين ، وأخذت القوات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية فى مهاجمة تونس من ناحية الغرب ، وذاقت تونس حقيقة ويلات الحرب ، وبذلك تضحيات كبيرة لفرنسا وللحلفاء فى بلادها وما لها وأرواح أهلها ، وبعد أن طرد الألمان عادت تونس قاعدة هائلة للحلفاء سهلت لهم بلا شك مهاجمة جنوب إيطاليا وإخراج إيطاليا من الحرب .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ظهرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين فقصت عليها فرنسا بكل عنف ، فلقد كانت حياتها ، كما ترى ، فى الميزان وجردت الجنود التونسيين من أسلحتهم ، وبالرغم من ذلك فلم تكن الحالة هادئة فى تونس فقد قامت الثورات وازدادت أعمال التخريب ، ولجأت فرنسا إلى سياسة الاعتقال ، وبالرغم من ذلك فلقد استمرت الحركة القومية فى نشاطها ، وحين نزلت جنود المحور زادت الحركة القومية نشاطاً ، وخاصة بعد أن حرر الألمان عدداً كبيراً من المعتقلين ، ولقد قام الزعماء بجهود كبيرة لدى حكومتى برلين ورومه لاقاعهما بقبول استقلال تونس وتحريرها نهائياً من الحكم الفرنسى ، وأنشأوا لهم مكتباً وصحيفة فى برلين هى « المغرب العربى » كما عملوا على بث الدعاية للقضية التونسية بين زعماء المغرب وفى البلاد العربية وأنشئت صحيفة « إفريقيا الفتاة » .

ولما عاد الاحتلال الفرنسى إلى تونس فى ذيل الجيوش الأمريكية والإنجليزية ، لجأ الفرنسيون كما قلت إلى سياسة الانتقام عن ناوهم العداء من الزعماء ، وخطعوا النصف باى بحجة تعاونه مع الألمان ، ولكن الوطنيين التونسيين استمروا فى كفاحهم للوصول إلى مطالبهم ، وفى هذه المرة طالبوا بالاستقلال التام عن فرنسا ، لحاولت حكومة الحماية استرضاءهم بعض الشيء ، بزيادة العنصر التونسى فى الحكومة وفى المجلس الكبير وفى زيادة سلطة الوزراء التونسيين كما ذكرنا فى الصفحات السابقة وجعل الانتخاب محل التعيين ، ولكن

ذلك لم يكن كافياً في نظر الوطنيين ، فلقد زادت الحركة الوطنية قوة بعد الحرب الكبرى الثانية الأسباب الآتية :

١ — انهزام فرنسا في الحرب وهدم قدرتها على حماية نفسها فتداعى أكبر ركن يقوم عليه نظام الحماية ، وهو القدرة على الدفاع عن تونس أمام الاعتداء الخارجي .

٢ — ميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن ضرورة المحافظة على حقوق الشعوب الصغيرة في الحرية والكرامة والاستقلال .

٣ — تداعى الامبراطورية الفرنسية في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فانتهى نظام الانتداب الفرنسي واستقلت سوريا ولبنان .

٤ — تداعى الامبراطورية الإيطالية واستقلال ليبيا المجاورة لتونس ، والتي لا تزيد مواردها على موارد تونس .

٥ — الموقف الدولي ، فلم يعد النفوذ في البحر الأبيض المتوسط لاجلثرا وفرنسا وحدهما ، إذ دخلت الولايات المتحدة عنصراً ثالثاً مهماً ، ولذا إذا كانت اجلثرا بحكم مركزها الاستعماري تؤيد فرنسا في سياستها الاستعمارية ، إلا أنه ليس من السهل إقناع الولايات المتحدة بتأييد السياسة الاستعمارية تأييداً تاماً وكبت حرية الشعوب ، وخاصة وأن سياسة الولايات المتحدة تعمل بصفة عامة على استقرار الأمور في البحر الأبيض المتوسط ، وهناك عامل آخر لا يقل أهمية ، وهو أن الدولة الروسية لم تكن تعمل على تسهيل الأمور للعسكر الديموقراطي الاستعماري في كل أجزاء العالم .

٦ — نمو الأحزاب ونقابات العمال في تونس وتيقظ المشرق لما يحدث في المغرب ، لقد تفتح الوعي القومي في المشرق وتكونت جامعة الدول العربية تعمل على توثيق الأواصر بين الشعوب العربية وتحطيم قيود الامبريالزم الأوروبي . وتذطف على مطالب الشعوب التي تأثرت بالحضارة العربية والتي لا تزال تترجح تحت أعباء الاستعمار ويظهر تيقظ المشرق ونضوجه في قيام ثلاث دول عظيمة وهي الهند وباكستان واندونيسيا ، هذه الدول التي ستكون كتلة الدول الآسيوية دعامة قوية ضد الاستعمار والامبريالزم .

ولقد اتجه الأحرار التونسيون أول ما اتجهوا نحو جامعة الدول العربية التي انشئت بمقتضى بروتوكول الاسكندرية في سنة ١٩٤٥ فرار مصرفي هذه السنة الاستاذ الحبيب أبورقيه لضم العالم العربي إلى جانب القضية التونسية . وتأسس في القاهرة فعلا مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي ، وزار الأستاذ يوسف الروبي بعض أجزاء الشرق الأدنى لنفس هذا الغرض .

فلم ترق فرنسا هذه الخطوة وأجابت بحركة قمع شديدة اضطرت أمامها الرأي العام التونسي الحر إلى اتخاذ موقف حاسم وإعلان المطالبة بالاستقلال التام واجتمع مؤتمر مثلت فيه الهيئات التونسية الوطنية المختلفة ووافق على ميثاق وطني هذا نصه :

« حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الاسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية ، وحيث كانت السيادة التونسية معترفا بها دوليا ، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول ، وحيث عمدت فرنسا — بعد أن وافقت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها — إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضاءها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام ، وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج تونس من الاسرة الدولية ، ولم تجردها سلطتها الخارجية وحيث أن الحماية قد استحال — بعد مضي خمس وستين سنة — إلى نظام استغلال استثماري ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظماً ، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقها يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقياً شديداً برصاية بسيطة .

« وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة ، وحيث أن السلطة الفرنسية قد استعوزت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لجلالة الباي — حتى أصبح جلالة — شديداً بموجب شرقي سام مضغوط على حريته الشخصية ، وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لنزيين المحافل ، وأن الحال

(المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين ،
وحيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين ،
لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان ساهمتين من الطمن .

• وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته ، قد خرقت
المعاهدات مرة أخرى ، غفلت عنوة ملك البلاد الشرعي ، جلالة محمد المنصف
معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الاسلامي .

• وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لاهو إلحاق
ولاحكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأحوال التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات .
• وحيث سلكت فرنسا - منذ أول عهد الحماية - سياسة تفكير الأهالي
مفتتحة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين
وجلمهم - من الفرنسيين - وهي ميزانية لارقابة للشعب عليها ، تتكون مداخيلها
من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس
سياسة نقدية وجمركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها
في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

• وحيث كانت سياسة التفجير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة
المعمرين والموظفين ، وفتح باب التجنيس للأهالي ، ومنح الجنسية الفرنسية
للبلطيين الانجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الإيطاليين في العهد
الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالسيرة لعدد الأهالي والقضاء
على شخصية البلاد التونسية .

• وحيث أدى الأسراف المالي ، الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة
الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث السكن
والتغذية والإسعاف والتعليم .

• وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة
على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التقدمية المزعومة التي تبررها فرض حمايتها
على البلاد .

• وحيث أن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي
اعتداء جديداً على السيادة التونسية ونقضاً خطيراً للأسس الدولية للحماية .

« وحيث أن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية ، وهي حرية التفكير والفكر والقول والاجتماع والتنقل وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية .

« وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة وسلت البلاد لدول المحور ، بينما يبدل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها .

« وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقى ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار .

« وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الشابة في تقرير مصيره بكامل الحرية ، وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتناحر بين الدول ومشاركاً لمشاكل دولية ، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التي غاضت من أجلها غمار الحرب ، حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها واسترجاع حقوق اليادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهراً .

« وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل (ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكماً أبدياً) .

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن أن نظام الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية . وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه أمام العالم بالاخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح ، .

ونتيجة لهذا الموقف الإيجابى رأت حكومة الحماية إدخال بعض إصلاحات في سنة ١٩٤٧ وجدها الأحرار التونسيون غير كافية ، وظهر بشكل واضح تساند على شعوب شمال افريقيه في مؤتمر المغرب العربى الذى عقد في القاهرة

من ١٥ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٧ ومثل قضية تونس في هذا المؤتمر الأستاذ يوسف الرويسى ، ولقد طلب المؤتمر من أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام قبول رئاسة المؤتمر ، فقبل الدعوة وافتتح المؤتمر معبراً عن عطف الجامعة العربية على قضية المغرب (تونس والجزائر ومراكش) ، ولقد بين المؤتمر ما تطوى عليه في نظره السياسة الفرنسية من عدوان على حقوق سكان المغرب الوطنيين ، كما عرض المؤتمر لضرورة إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في بلاد المغرب جميعها ، والاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام وجلاء الفرنسيين عن البلاد ، وتكوين لجنة دائمة من رجال الحركات القومية لتوحيد الخطط وتسيق العمل لكفاح مشترك والعمل على توحيد الثقافات العالية والنظم الثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهاً قومياً ، وضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث أزمة في أي قطر منها ، ثم قرر المؤتمر رجاء الجامعة العربية (فيما يخص هنا بتونس) :

- ١ — بإعلان بطلان معاهدة الحماية .
- ٢ — بأن يكون لتونس مثل في مجلس الجامعة العربية .
- ٣ -- بعرض القضية المغربية على الهيئات الدولية .
- ٤ — وإرسال لجنة تحقيق إلى بلاد المغرب .
- ٥ — وبتعيين ممثلين لدول الجامعة في أقطار المغرب .
- ٦ — وبالعمل على نشر الثقافة العربية في كل بلاد المغرب وتسهيل وسائل الدراسة للطلاب المغاربة الذين يهدون إلى دول الشرق .

وصرحت أقطار المغرب الثلاثة عن رغبتها في أن تدخل في نطاق جامعة الدول العربية ، وخاصة وأن ميثاق الجامعة قد أوصى بإشراك البلاد المغربية في لجان الجامعة والتعاون معها إلى أبعد حد مستطاع ، وعلى هذا الأساس أبلغ أمين الجامعة العربية فرنسا بتأييد الجامعة للمغرب العربي في المطالبة بحقوقه المشروعة ، برهنت إذن الجامعة العربية على اهتمامها بقضية المغرب ، كما برهن المغاربة في أكثر من موقف على تعلقهم بالجامعة وتطلعهم إلى الانضمام إليها بصفة رسمية .

لقد قررت أقطار المغرب الاستفادة من الجامعة العربية بقدر المستطاع في ناحية التأييد السياسي وفي الضغط على فرنسا وفي تأييد قضيتها في الهيئات الدولية ، فمن طريق الأمم العربية الممثلة في هيئة الأمم المتحدة تستطيع شعوب المغرب متفقة مؤتلفة لإبلاغ صوتها بطريقة أقوى وأكثر جدوى .

وعلى هذا الأساس اتخذ مؤتمر المغرب في القاهرة القرارات الآتية :

١ - رفع مذكرة إلى إحدى الدول العربية تبين فيها كيف أن فرنسا وإسبانيا خالفتا بسياستهما الاستعمارية المثل العليا لهيئة الأمم المتحدة ومبادئها .

٢ - ترفع الهيئات السياسية المغربية مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة تشرح فيها اعتداء فرنسا على حقوق الشعوب المغربية وحرياتهما ، وتطلب إرسال لجنة لتحقيق .

٣ - إرسال مذكرة من الهيئات السياسية المغربية إلى مجلس الاقتصاد والاجتماع وحقوق الإنسان ؛ تشرح فيها كيف اعتدت فرنسا على حقوق الإنسان في المغرب العربي وحطمت كيانه الاقتصادي والاجتماعي ، وتطلب إرسال لجنة لتحقيق .

وكان آخر الموضوعات التي قررها المؤتمر في القاهرة التنسيق بين مكاتب المغرب في مصر ، تكوين رابطة الدفاع عن مراكش والوند المراكشي في لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحر التونسي ومكتباً يسمى مكتب المغرب العربي .

وأما في تونس فلقد ظهر تساند الشعب التونسي ووطنيته في احتفاله بإحياء السنة الثانية لقيام الجامعة العربية في ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، فكان هذا رداً لتهمة القاهرة وجامعة الدول العربية ، وفي إعلان الحداد العام في ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ بمناسبة مرور ستة وستين عاماً على إعلان الحماية ، ثم في الإضراب العام يوم ١٤ مايو من نفس هذه السنة احتجاجاً على خلع فرنسا للنصف باي .

لقد بذلت الجامعة العربية كل ما تستطيع لإسماع صوت تونس للعالم وهيئة الأمم المتحدة ولكن الدول الكبرى وخاصة فرنسا وانجلترا لم تلتق بالأ مطالب الشعوب الصغيرة ، ولم تحاول جادة الإنصات إلى مطالبها ، وبالرغم من هذا فقد ظهر للعالم أجمع أن شعوب شمال إفريقيا لا تقف وحدها في كفاحها للوصول إلى الحرية والاستقلال .

ولما لم تجد قضية تونس حلا حاسما ولا إنصافاً في المنظمة الدولية حاول الحزب الحر الدستوري الجديد الوصول إلى اتفاق مع فرنسا يحفظ لتونس ولفرنسا حقوقهما ، وربما كان أعضاء ذلك الحزب يرون إمكان التوفيق بين مصلحة تونس ومصلحة فرنسا ، ولذا في ربيع سنة ١٩٥٠ قدم ذلك الحزب برنامجه إلى الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية مبيّناً أن العلاقات بين تونس وفرنسا لا تزال تعتمد على معاهدة قديمة بالية لا تتماشى مع العهد الحاضر (١) .

ولقد وجد هذا الاتجاه قبولا في فرنسا في بادئ الأمر ، فلقد أعلن الوزير الفرنسي روبرت شومان في نفس سنة ١٩٥٠ أن هدف فرنسا هو الير بتونس تدريجياً على مراحل نحو الاستقلال الذاتي ، تقدم بورقيه برنامجاً يتكون من سبع نقط أهمها إيجاد حكومة تونسية مسئولة يعين الباي رئيسها ، ومجلس وطني منتخب ، وأن تقوم العلاقات بين فرنسا وتونس على أساس من الاحترام المتبادل والتعاون بين البلدين كحاجة جغرافية ضرورية لمصلحة الشعبين التونسي والفرنسي ، وإلغاء البوليس الفرنسي ، وجاءت إجابة فرنسا على لسان ممثلها في تونس بعد التونسيين بزيادة اثراهم في إدارة شئون بلادهم ، ولكنها يلت في نفس الوقت أن فكرة القومية التي يتمسك بها التونسيون قد أصبحت فكرة قديمة ، وأنه قد حل محلها فكرة التعاون العالمي ، وأن على تونس أن تدير في نظمها صوب استقلال داخلي يتفق مع معاهدات ١٨٨١ و ١٨٨٢ التي أرتفعت بتونس إلى مضاف دولة حديثة وأضافت إلى ذلك أن فرنسا هي التي أعلنت حقوق الإنسان وحافظت على الحضارة المسيحية ١١١ وأوصت فرنسا بالصبر والمهدوء والنظام كي تدير المفاوضات في جو معقول دون ضغط أو إرهاب كما أوصت بالقيام بمفاوضات تتماشى مع مصالح الجالية الفرنسية في تونس .

ولقد أجاب الباي على هذه الوصايا بأن الإصلاحات يجب أن تتماشى أولاً وقبل كل شيء مع ما وصلت إليه البلاد من تقدم ورفق وتلبه في الوعي العام ، وتقدمت فرنسا ببعض تعديلات فجعلت رئاسة مجلس الوزراء لتونسي بدلا من المقيم العام ، وأصبح لا داعي للأوامر الوزارية من توقيع السكرتير العام لمجلس

(١) Recent Developments in Tunisia (Apr. 1970 - May 1971) مقال نشره الحزب

الحر الدستوري الجديد .

الوزراء ، وألقى نظام المستشارين الفرنسيين للوزراء التونسيين ولكن هذه التغييرات لم تكن كافية في نظر الرأي العام التونسي الذي وجد أن المقيم العام لا يزال يتمتع بحجاب كبير من سلطانه القديم .

على أية حال تكونت وزارة مفاوضات اشترك فيها الحزب الحر الدستوري الجديد^(١) ، وكان قبول بورقيه فكرة التعاون مغايرة كبيرة ، فلقد اتهمه أعداؤه بالخيانة ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يعلن أنه يريد أن يعطي لفرنسا فرصة للوصول بتونس إلى الاستقلال ، وأن فرنسا إذا استجابت لداعيه خدمت أغراضها ونالت في نفس الوقت تقدير التونسيين ، ولكن سرعان ما وجدت تونس أن فرنسا لم تكن ترى أبداً ما يراه الحزب الدستوري الجديد ، ولم تكن لتقبل السير بالسرعة التي يتطلبها الرأي العام التونسي ، فسا كان من السهل على الحكومة الفرنسية ، كما ادعت ، التسليم بكل ما يطلب لا سيما القضاء على سلطة المقيم العام الذي هو رمز قوتها وسلطانها .

لقد بينت الحكومة التونسية في مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية^(٢) أن تجربة ١٧ أغسطس كانت تهدف إلى غايتين هما أولاً إزالة حالة التوتر السياسي في البلاد وثانياً المبادرة بإنجاز مجموعة من الإصلاحات الجوهرية التي من شأنها أن تسيّر بالبلاد التونسية في مراحل نحو الحكم الذاتي ، ولكن هذه التجربة لم تنجح ، وذلك للغموض الذي أحاط بالإتفاقات المبرمة أجاز تفسيرها تفسيراً ضيقاً جعلها ضئيلة للغاية هزيلة المفعول ، كما حدث أن الجانب الفرنسي لم يتحرر تحمراً كافياً من الأساليب القديمة ، وظل أن الإصلاحات الجديدة المزمع إنجازها يمكن إحداثها داخل نطاق الأوضاع التشريعية والنظم الحكومية والإدارية القائمة ، فتجلى أثر ذلك الاعتقاد في إصلاحات فبراير سنة ١٩٥١ فكانت إصلاحات عقيمة بل مثيرة للتراعات التي أفدت العلاقات التونسية الفرنسية ، وقد ترتب على إحجام الجانب الفرنسي من جهة وعلى المما르ضة المستمرة التي أبدتها بعض الموظفين الفرنسيين من جهة أخرى أن تزعزعت ثقة الجانب التونسي وأخذت تتلاشى .

(١) مثل الحزب الدستوري الجديد في الوزارة سكريته صالح بن يوسف .

(٢) بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥١

واقترحت الحكومة التونسية لتصحيح الوضع^(١)، تحرير السيادة التونسية تحريراً تاماً فإن الاستقلال الداخلي الذي تنوى فرنسا تحقيقه يتناقض مع النظام الحالي في مبادئ التشريع والحكم والإدارة، إن الاستقلال الداخلي معناه أن تتمتع تونس بالسيادة الداخلية والحكم الذاتي وبحقها في السير بنظمها الداخلية وفق أمانها الخاصة، وهذا الاستقلال الداخلي يتحقق في ثلاثة ميادين، الحكومة والتشريع والإدارة في الميدان الوزاري ثبت أنه من الضروري جعل الحكومة تونسية خالصة على أن يستعين رؤساء الوزارة ورؤساء المصالح الكبرى عند الاقتضاء بأخصائيين فرنسيين، وبذا تتجنب ازدواجاً فعلياً في داخل الحكومة التونسية من شأنه أن يعرقل تطور الشؤون العامة ويسبب إلى العلاقات بين تونس وفرنسا، وفي الميدان التشريعي فإن إنشاء مجلس نيابي تونسي يضع القوانين ويراقب تصرفات الحكومة وسياساتها العامة سيكون خطوة هامة في طريق الديمقراطية، أما في الميدان الإداري فلا تتعاقد (الدولة) إلا مع الفرنسيين فيما يتعلق بالأخصائيين، وبعد أن تترجع تونس سيادتها الداخلية فإنه لا يكون لديها أي مانع من أن تعقد مع فرنسا اتفاقات المحافظة على أمن العلاقات بين البلدين في الميادين الثقافية والإقتصادية والاستراتيجية، كما تضمن للفرنسيين المقيمين بتونس التمتع بكامل حقوقهم المدنية وسلامة أملاكهم وأشخاصهم .

هذه هي فكرة الحكومة التونسية عن الإصلاح، وعلى هذا الأساس وحده كانت مستعدة للاتفاق مع الحكومة الفرنسية، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة للذهاب في الإصلاح إلى هذا الحد، فهي لا تقبل بعض مطالب التونسيين ولكنها رأت ألا تضحي بمصالح الفرنسيين، لقد كان مشار الخلاف في الواقع هل تونس للتونسيين أو للتونسيين والفرنسيين .

ووضحت فرنسا في إجابتها^(٢) على هذه المذكرة دهشتها من أن تونس قد أغفلت الإشارة إلى ما لفرنسا من أفضال على تونس، وبيّنت أنها أي الحكومة سائرة في إنجاز رسالتها، ولا تنوى أبداً التخلي عنها، كما أشارت بالدور

(١) وذلك في مذكرتها السابقة الذكر .

(٢) في ١٤ ديسمبر ١٩٥١

الذى قام به المستعمرون الفرنسيون في تقديم البلاد وحقيهم في الاشتراك في شئون البلاد السياسية ، ومع ذلك ففرنسا ما فتئت ترغب في إجابة التونسيين إلى مطالبهم التي تتلالم مع رسالة فرنسا ومع الديمقراطية ، وناذت بضرورة التعاون التونسي الفرنسي في إدارة الشئون العامة للبلاد .

ولم تجد الحكومة التونسية ، أن أعمال فرنسا التي لا يسمح المجال بالتخوض في أغراضها ومراميها لا تبرر بأي حال من الأحوال بقاء شعب كامل تحت القيد فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة ، ، ورفضت قبول فكرة إشراك الفرنسيين في الحكم واتمثيل النيابي ، ورفضت مبدأ السيادة المشتركة على أساس منافاته للقانون والمعاهدات ، وأشادت بتضحيات الشعب التونسي في الحريين الكبيرتين الماضيتين .

تأزمت العلاقات إذن ، ولم تجد المطالبات التونسية عطفاً إلا من جانب الشيوعيين الفرنسيين الذين أعلنوا تأييدهم للشعوب التي تكافح في سبيل حريتها ، وقام نوابهم في البرلمان الفرنسي بنددون سياسة حكومة الحاية فإذا فعلت في نظرهم سوى إثراء بعض الشركات الفرنسية وإعلان الحصار على التونسيين^(١) .

وأكد بعض النواب الآخرين بأن حركة الدستور الجديد في تونس إنما هي حركة أقلية على غرار الحركة الفاشية في إيطاليا أو النازية في ألمانيا ، وأن نجاح هذه الحركة معناه موت الديمقراطية ، وإن الشعب التونسي لا يريد لا الإصلاح ولا الاستقلال الداخلي وإنما المعيشة في هدوء وسلام ، وعدد البعض فضائل الدول الكبرى على الشعوب الضعيفة ، وبين كيف أن القوضى قد حلت بهذه الشعوب الصغيرة حين رفعت الدول الكبرى الوصاية عنها^(٢) ١١

وعلى هؤلاء النواب أجاب روبر شومان وزير خارجية فرنسا موضحاً سياسة الحكومة ومبيناً أن الفكرة الاستعمارية القديمة لم يعد لها أنصار وأن الفكرة الجديدة هي الاهتمام بالشعوب الصغيرة التي لم تعد أراضيها ملكاً أو للاستقلال

(١) في أول أبريل و١٩ يونيو ١٩٣٥ و٢٠ يونيو ١٩٣٥ عن La Question Tunisienne
à l'Assemblée Nationale Française Journal Officiel Français.

(٢) نفس المصدر السابق .

فهذه الشعوب لها حياتها ومقوماتها ونظمها ، وأن فرنسا لمخلصة لسياستها ولأهميتها التقليدية في شد أزر الشعوب للوصول بها إلى مرحلة إدارة شئونها بنفسها ، وذكر في لمجة لانتقبل الشك أن فرنسا لا تنوى تسليم البلاد للحزب الدستوري الجديد فهي وحدها مسئولة عن الإصلاحات وعن النظم ، وهي وإن كانت قد مدت يدها للتعاون فهي لم تتنازل عن حقوقها ، فهي لا تقبل حكومة تونسية صرفة ولا مجلدا تشريعيا تونسيا صرفا ، وأكد أن فرنسا لن تتخلى أبداً عن مهمتها الحضارية التي أخذتها على عاتقها منذ سبعين عاماً^(١) .

ولما يش بورقية من فرنسا غادر تونس هذه المرة إلى اندونيزيا والهند والباكستان ووجد ترحيبا لا مزيد عليه ، وتقدمت الحكومة التونسية في ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ بالشكوى إلى مجلس الأمن معلنة أن فرنسا قد انتهكت حقوق الإنسان^(٢) ، ولقد ناصرت الكتلة الآسيوية الأفريقية (بعد انضمام ليبيريا واثيوبيا إليها) آمال ذلك الشعب المكافح الذي رفض أباه أن يتدجج في الشعب الفرنسي ، ولقد تقدمت هذه الكتلة بطلب عرض قضية تونس على مجلس الأمن ، وحاولت فرنسا جهد المستطاع عرقلة هذا المجهود برفض إدراج القضية في جدول الأعمال على أساس أن القضية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها ، وليس لدولة أخرى أوجه حق التدخل فيها ، كما أنه لم تثرها هيئات قانونية شرعية وإنما بعض الوزراء الذين لم يظهروا إلا عدم كفايتهم ، ووقفت المجترة إلى جانب فرنسا فأعلنت ضرورة ترك فرنسا وتونس تقضان مشاكليهما سليما ، وأشارت إلى أن الدول التي تعضد المشروع التونسي لم تقترح حلا وانخاضت على مجلس الأمن وأن الوزير الجديد في تونس راغب في المفاوضات مع فرنسا ، ولقد وجدت الولايات المتحدة بالرغم من رغبتها في إرضاء الكتلة الآسيوية الأفريقية أن تقف بجانب فرنسا ، ولذا فليس غريبا أن يعلن رئيس مجلس الأمن في أوائل سنة ١٩٥٢ أن القضية التونسية تحل بالمفاوضة بين فرنسا وتونس مباشرة ، ورفض

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) معلومات ووثائق وإحصاءات الحزب الحر الدستوري التونسي مذكورة بشأن مشروع الإطلاقات الفرنسية بتونس رفعتها هيئة الحكومة التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة في أغسطس سنة ١٩٥٢

مجلس الأمن النظر فيها بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت يتبعها تركيا وهولندة واليونان وبلجيكا^(١).

وقعت الدول الامبريالية جنبا إلى جنب يشد بعضها لزر بعض ، ولم يؤيد الكتلة الاسبوية الأفريقية إلا روسيا التي أعلنت أن الموقف في تونس يهدد السلام العالمي وبذا يدخل ضمن الميثاق ، وكان موقف الباكستان واضحاً في الدفاع عن قضية تونس فبين مندوبها أن مسألة تونس لم تصبح مسألة محلية وإنما مسألة لها خطرها على سلام العالم وذكر ، أن الحماية إنما تبرر بقاءها بفرض توجيه الشعب والسيرة في طريق الحكم الذاتي ، أما في تونس فقد كانت الحال على عكس ذلك ، فقد بدأت السلطات الفرنسية تحرم شعباً حراً من حريته بطريقة تدريجية وتسلبه سيادته وتحل السيطرة الأجنبية محل الاستقلال الذاتي : ولذا فإن إدارة فرنسا بعد الحرب الكبرى الثانية تحتاج إلى إعادة النظر والمراجعة^(٢).

ولقد حاولت فرنسا من ناحيتها إقناع الباي بسحب قضيته من مجلس الأمن ووعدت باصلاحات جديدة ، ولكن الباي رفض النظر في قبول هذه المطالب إلا إذا سحبت فرنسا الأحكام العسكرية التي أعلنتها وأخلت سراح المعتقلين السياسيين ، وبذا ظل التشاحن والتمناك قائماً ، وحين جاءت الأخبار برفض مجلس الأمن لقضية تونس قوى مركز الحكومة الفرنسية وقبضت على أعضاء الوزارة التونسية ومن بينهم رئيس الوزارة (محمد شليق) وقام الهياج والثورة على أشدها ، واتصل الباي برئيس الجمهورية الفرنسية مستعرضا العلاقات الفرنسية التونسية منذ انتهاء الحرب الكبرى الثانية إلى أن تأزمت الأمور ، وبين أنه طلب من الهيئات التونسية المختلفة تقريراً عن الاصلاحات التي قدمها الفرنسيون فلم يجد فيها

(١) The Tunisian Question Before the Security Council وهو محضر لما دار في مجلس الأمن من مناقشات بخصوص تونس في جلسات ٤ و ١٠ و ٤ أبريل سنة ١٩٥٢ متقول عن "U.N. Bulletin".

(٢) نفس المصدر السابق ، انظر كذلك نفس المخطب الثلاث التي ألقاها الأستاذ أحمد شاذلي بخاري ممثل باكستان في مجلس الأمن ٤ و ١٠ و ١٤ أبريل ، تقرير قسم الصحافة والاستعلامات ، سفارة الباكستان ، انظر كذلك بيان الوزير التونسي الأستاذ محمد بدرة امضو باوند التونسي لدى هيئة الأمم المتحدة بمناسبة عودته من نيويورك ١٤ / ١ / ١٩٥٣ كذلك بيان الأستاذ صالح بن يوسف في مؤتمر صحفي في نيويورك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢.

إلا اعتداء علىيادة التونية واقراراً للادارة الفرنسية المباشرة وعدم تحديد
المستولية وعدم تأيد الديمقراطية وأضاف : أن هذه الاصلاحات (التي تقدمها
الحكومة الفرنسية) لا ترضى الحد الأدنى لمطالبنا ، ، ولا تعتبر خطوة في سبيل
الحكم الذاتي الذي وعدت به فرنسا رسمياً ، (١) .

ولقد قابل الفرنسيون أعمال العنف بالعنف وضغطوا على الباي فول وزارة
بكوش التي رضونها ، ولا يزال الشعب التونسي يواصل جهاده في سبيل نيل حريته
واستقلاله لا أمام قوى فرنسا وحدها ، وإنما أمام قوى الامبريالزم التي يزيد
في تماسكها نمو الخطر الروسي .

مارس ١٩٥٤

(١) مذكرات ووثائق وإحصاءات الحرب الدستورية التونسية ، تاريخ خطاب الباي ١٩/٩/٥٢ .